نائبة كويتية تعول على العقلاء للتهدئة والعراق يدرس تقرير اللجنة الفنية بشأن ميناء مبارك

بغداد / علي عبد العظيم

ما زالت قضية بناء الكويت لميناء مبارك تتفاعل على أكثر من صعيد، غير أن التطور اللافت في الموضوع تمثل بظهور حركات شبابية في البصرة تعارض مواقف الكويت التصعيدية إزاء العراق. وقالت مصادر مقربة من تلك الحركات لـ"المدى" ان تلك الحركات تستعد لتسيير مظاهرات واسعة قرب الحدود العراقية الكويتية لمطالبة الجانب الكويتي بالتوقف عن بناء الميناء واتخاذ الطرق السلمية في حل الأزمة مع العراق. ويبدو أن التظاهرة التي انطلقت يوم الجمعة الماضي من قبل حركة تطلق على نفسها اسم "شباب التغيير" داخل منفذ سفوان الحدودي الوحيد بين البلدين، دفعت بقية الحركات او فئات المجتمع البصري الى تنظيم حركات احتجاجية مشابهة لحركة شباب التغيير.

.... أ.ف.ب

وأدت التظاهرة التي نظمت الجمعة الماضية الى تعطيل منفذ سفوان بشكل مؤقت للمرة الأولى منذ تغيير النظام السياسي في العراق، حيث منعت الشاحنات المحملة بالبضائع الكويتية من دخول الأراضي العراقية.

في غضون ذلك قال عضو التحالف الوطني وممثل محافظة البصرة في البرلمان منصور التميمي أن السياسيات التي تنتهجها الكويت تأتي لضعف الرد الرسمي العراقي. وأضاف في تصريح خص به " المدى" لو وجد الجانب الكويتي قوة في مواقف العراق الرسمية لما استمر في عملية إنشاء الميناء بالإضافة الى تطاول البعض منهم على العراق وشعبه . مشيرا الى أن على الحكومة ومجلس النواب ممارسة جميع وسائل الضغط على الجانب الكويتي من التحرك الفوري في المحافل الدولية وإثارة الملف بالكامل أمام مجلس الأمن والأمم المتحدة الى تعليق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وكشف التميمي الى أن القوى السياسية في محافظة البصرة ستدعم الحركات الاحتجاجية المناهضة للكويت والرافضة لإنشاء ميناء مبارك .

الى ذلك ترأس رئيس الوزراء نوري المالكي اجتماعا خاصا دعا فيه إلى مناقشة التقرير الذي عاد به الوفد الفني من زيارته الأخيرة للكويت ، للإطلاع على ميناء مبارك الذي تعمل الكويت على إنشائه.وقال بيان لرئاسة الوزراء أن الاجتماع الذي عقد بحضور روز نوري شاويس وحسين الشهرستاني وصالح المطلك نواب رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والنقل والبيئة ورئيس الوفد ثامر الغضبان بحث جوانب المشروع المختلفة .وأضاف البيان تقرر عرض التقرير على الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء وبحضور جميع أعضاء الوفد والخبراء الذين زاروا الكويت وأسهموا في إعداد التقرير.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي كلف في وقت سابق رئيس المستشارين في رئاسة الوزراء ثامر غضبان بتشكيل وفد للذهاب الى الكويت وتقديم تقرير موسع حول ميناء مبارك وما هي تأثيراته على العراق .

من جانبها أكدت عضو في مجلس الأمة الكويتي، الاثنين، أن تحشيد قوات بلادها على الحدود مع العراق جاء بعد محاولات جماعات عراقية اقتحامها عنوة ، متهمة السياسيين العراقيين الرافضين لمشروع ميناء مبارك بمحاولة إحياء أطماع الرئيس السابق صدام حسين، فيما أشارت إلى أن اللجنة الفنية العراقية تحققت من أن المشروع لا يشكل أي ضرر على العراق.

وقالت معصومة المبارك في حديث صحفي أمس إن التحشيد داخل الحدود الكويتية حق للكويت، عازية سبب اتخاذ تلك الإجراءات إلى تراكمات وتصريحات وتهديدات وتحركات من مدنيين عراقيين على حدودنا .وأوضحت المبارك أن ما حصل قبل ثلاثة أيام من محاولة تسيير جماعات من العراقيين ليهددوا الحدود الكويتية ويقلعوا الفاصل مع العراق ويخلقوا الفوضى موثق بالصور ، مشيرة إلى أن هذا الأمر دعا الكويت إلى نشر قوات امن وجيش على حدودها، لتجنب وقوع ما لا يحمد عقباه على الجانبين.

وأضافت المبارك، وهي عضو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الكويتي، أن هذه القوات لن تطلق رصاصة واحدة باتجاه العراق ما لم يكن هناك تهديد حقيقي وإضرار بالأمن والاستقرار الكويتي ، مشيرة إلى أن تحرك القوات الكويتية داخل حدودها لا يمثل أي تهديد لأحد، فهي دولة صغيرة وليس من مصلحتها ولا قدرتها أن توتر الأوضاع مع العراق.

واعتبرت النائبة الكويتية أن الكويت تمارس صلاحياتها كدولة ذات سيادة، وتحرك قواتها داخل حدودها ولا يمثل هذا أي تهديد للعراق أو غيره، لذلك نحن نعول على العقلاء في العراق بأن يهدئوا الأجواء"، داعية الدولة العراقية إلى "كبح جماح من يحاول الاعتداء على الحدود الكويتية لأن ذلك من صميم اختصاصها.

وأكدت المبارك إلى أن الكويتيين يطلبون من العراق تطبيق قرارات الأمم المتحدة واحترام الحدود بين الدولتين، والاعتراف بأن إنشاء ميناء مبارك هو من صميم سيادة الكويت معتبرة أن بعض السياسيين العراقيين الذين رفضوا هذا المشروع يسعون إلى إحياء أطماع صدام حسين.

وتابعت المبارك أن الكويت أكدت مراراً وعلى لسان أميرها أنها ترفض أن يتسبب مشروع ميناء مبارك بأي ضرر للعراق ، لافتة في الوقت نفسه إلى أن اللجنة الفنية العراقية جاءت وتحققت من أن المشروع لا يتسبب بأي ضرر على العراق، وهذا الأمر أكده وزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) مراراً .

ودعت المبارك العراقيين إلى النظر بإيجابية إلى مشروع مبارك الذي يقام على أرض كويتية وبأموال كويتية ، مؤكدة أن المشروع سيخدم الكويت والعراق والمنطقة

وطلبت الحكومة العراقية من نظيرتها الكويتية، في ٢٧ تموز الماضي، إيقاف العمل مؤقتا بالمشروع، لحين التأكد من أنه لا يؤثر على حقوق العراق الملاحية، إلا أن الأخيرة أعلنت عن رفض الطلب، معتبرة أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني، كما جددت تأكيدها أن المشروع يقع ضمن حدودها، ولا يعيق الملاحة البحرية في المنطقة.

بينما اعتبر وزير النقل العراقي هادي العامري، في ٢٥ أيار الماضي، قرار الحكومة الكويتية بناء الميناء مخالفا للقرار ٨٣٣ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، مؤكداً أن جانباً من قناة خور عبد الله الملاحية سيكون ضمن نطاق الميناء الكويتي بعد تشغيله، فيما أكدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، في حزيران الماضي، أن العراق سيدافع بكل الوسائل الممكنة عند إغلاق ممره المائي بسبب الميناء الكويتي المثير للجدل.

وعلى مستوى محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، مازالت قضية بناء الميناء تتفاعل على أكثر من صعيد، والتطور اللافت تمثل بقيام حركة شبابية تطلق على نفسها اسم "شباب التغيير" بتنظيم تظاهرة يوم الجمعة الماضي داخل منفذ سفوان الحدودي، حيث شارك فيها العشرات من أعضائها، كما أنها أدت للمرة الأولى منذ سنوات الى تعطيل المنفذ البري الوحيد بين البلدين لعدة ساعات، منعت خلالها الشاحنات المحملة بالبضائع الكويتية من

مع تزايد المطالبة بإقالة الشهرستاني

كتلة مستقلون تتهم لجان البرلمان بعدم التخصص

المدى / أحمد الموسوي

في أول رد فعل على تصريحات كتلة (مستقلون) التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني أكدت لجنة النزاهة النيابية أنها تتعامل بموضوعية مع ملفات الفساد المطروحة أمامها دون استهداف مسبق للأسماء الواردة في هذه الملفات، محملة الشهرستاني وشخصيات أخرى تردي واقع الكهرباء .

وشدد رئيس لجنة النزاهة بهاء الاعرجي على أن اللجنة لا تستهدف أشخاصا وإنما تتعامل مع ملفات، وفي اتصال مع "المدى" أمس قال" في لجنة النزاهة لا نستهدف نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني وإنما نحقق في ملفات للفساد في وزارة الكهرباء التي يرتبط عملها به" .

وأضاف الاعرجي أن "اللجنة التي شكلها مجلس النواب مؤخرا ،هي لجنة تحقيقية مؤلفة من ثمانية أعضاء أربعة من النزاهة والآخرون من الطاقة مهمتها متابعة التعاقدات الوهمية والمتورطين بها وكشف ملابساتها " .

وأشار رئيس لجنة النزاهة الى أننا " نتعامل بموضوعية مع ملف الفساد في الكهرباء ،وللأسف تبين من خلال متابعتنا أن الشهرستاني لديه مخالفات أثرت سلبا على التقدم في ملف الكهرباء".

وتأتي تصريحات الاعرجي في وقت اعتبرت فيه كتلة مستقلون التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ان شخصيات في لجان الطاقة والنزاهة يعملون بعيدا عن المهنية ويتحركون على مبدأ الانتقام. و طالب عضو لجنة النزاهة النيابية عثمان الجحيشي بتغيير نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء رعد شلال وبعض المسؤولين الكبار في وزارة الكهرباء لتحسين واقع الكهرباء في البلد، مؤكداً أنّه" سيتم استضافتهم جميعاً مع باقي أعضاء لجنة الطاقة الوزارية للتحقيق معهم بشأن العقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء " .

وقال الجحيشي إنّ " الإستراتيجية التي انتهجتها وزارة الكهرباء في معالجة النقص الحاصل في تجهيز الطاقة الكهربائية ترقيعية وذات حلول آنية ولم تعتمد أية خطط مستقبلية "، مبيناً أنّ " استيراد وزارة الكهرباء لمحطات ديزل وغازية تستخدمها الدول المتقدمة كمحطات احتياطية دليل عدم نجاح سياسة الوزارة في معالجة نقص الطاقة الكهربائية"، ما يدعم وجهة نظرنا بأهمية تغيير المسؤولين عن ملف الكهرباء وعلى رأسهم نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني والوزير او وكيل الوزارة رعد الحارس ومدير دائرة الاستثمار والعقود والمفتش العام في الوزارة".

وتابع الجحيشي أنّ " اللجنة النيابية المشكلة من لجنتي الطاقة والنزاهة ستستضيف الشهرستاني ووزير الكهرباء وكبار المسؤولين في الوزارة إضافة الى وزراء لجنة الطاقة للوقوف على العقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء منذ العام ٢٠٠٣ "، مبيناً أنّ" هذه اللجنة ستوصي برفض استقالة وزير الكهرباء لحين انتهاء مراحل التحقيق معه".

من جهتها قالت كتلة "مستقلون" التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، أمس الاثنين، إن غالبية أعضاء لجنة الطاقة النيابية التي تتحقق من ملفات الفساد في عقود الكهرباء هم غير متخصصين في مجال عملهم، مبينة أن مجلس النواب يشكو من غياب التخصص في عمل لجانه.

وقالت عضو الكتلة سميرة الموسوي" نشكو في النواب من غياب تخصص اللجان"، مبينة أن "غالبية أعضاء لجنة الطاقة هم غير متخصصين في مجال عملهم". وأوضحت أن "السير الذاتية لأغلب أعضاء اللجنة تشير إلى عدم امتلاكهم للقب علمي تخصصي في مجال الطاقة، وعدم كتابتهم لأي بحوث أو امتلاكهم لرؤية لواقع الطاقة في البلاد".

وأضافت الموسوي أن "نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة قد أوضح بشكل مفصل قضية العقود في وزارة الكهرباء ودوره في الملف، لكن هناك أشخاص في لجنة الطاقة وحتى لجنة النزاهة لم يفهموا ما قاله ويتحركون من مبدأ عدائي انتقامي بعيد عن المهنية في العمل في قضية عقود الكهرباء".

وكان النواب العراقي قد استضاف الأربعاء الماضي نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، ووزير الكهرباء رعد شلال سابق لمناقشتهما بشأن العقود الوهمية التي اكتشفت في الوزارة بواقع ١,٧ مليار دولار أميركي.

ضغوط سياسية لغلق ملفات الفساد ضد مسؤولين ينتمون لكتل متنفذة

بغداد / المدى

كشفت مصادر مطلعه في ملفات الفساد أن هناك ضغوطا سياسية كبيرة تمارس على أعضاء في لجنة النزاهة لغلق مفلت الفساد التي بدأت تظهر جليا في الساحة السياسية ، مشيرا الى أن حراكا حثيثا لإنهاء هذه الملفات مقابل صفقات سياسية قد تعلن في وقت آخر .

وكشفت ملفات الفساد التي أخذت تظهر على الساحة السياسية عن مخاوف الشارع العراقي عن تمييعها وفقا لضغوط تمارسها الكتل فيما بينها لحماية المسؤولين الذين ينتمون الى كتلهم بعد ان طالهم الفساد الإداري والمالي وآخرها قضية الشركات الوهمية والتعاقد مع وزارة الكهرباء وما أثرته من لغط سياسي وانزعاج شعبي في إهدار المال العراقي وعدم الإيفاء بالوعود التي تطلقها الحكومة في بناء بنى تحتية سليمة تنهي معاناة تردي الخدمات في قطاعات الكهرباء والماء .

الملفت للنظر بان هناك وزراء قبل وزير الكهرباء والذي أثيرت حوله الكثير من الشكوك حول تورطه بملفات فساد تصل الى ملياري دولار ، اتهموا بقضايا فساد ، ولم تتم إدانتهم ، الأمر الذي دفع بعض السياسيين الى اتهام كتلهم المنضوية في الحكومة بحماية المفسدين.

النائب عن القائمة العراقية جمال كيلاني ،يرى أن هناك كتلا سياسية تدافع عن مفسديها ، وان السبب بهذا الدفاع ، هو المال الفاسد الذي يمول هذه الكتل ، بحسب قوله. وقال " إن دفاع الكتل عن وزرائها المتهمين بقضايا فساد ، لا يخص كتلة دون أخرى ، وإنما أصبحت حالة طبيعية ، بان يفلت المفسد من العدالة " .

وتابع " لم نسمع حتى الآن أن أدين وزير فاسد في العراق ، او خضع لإجراءات ينال من خلالها جزاءه العادل كما ينبغي لنثبت للعالم اننا فعلا نعيش في ظل دولة قانون ".موضحا " ان العراق لم يصل حتى الآن الى مستوى بناء المؤسسات حتى نعرف ان هذه المؤسسات تأخذ دورها ، فالعراق حاليا في نفق مظلم من الفساد ، وليس هناك حل او علاج لهذه الظاهرة "محملا مجلس النواب المسؤولية ، كونه لم يؤد واجبه بصورة صحيحة. وكان رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب بهاء الأعرجي أكد خلال مؤتمر صحفي عقده في ١٤ أيار الماضي ، أن الأيام المقبلة ستشهد كشف ملفات فساد كبيرة وإحالة مسؤولين سابقين إلى النزاهة والمحاكم المتخصصة ليكونوا " عبرة للجميع " .

وقبل أن تهدأ هذه القضايا المتعلقة بحالات الفساد ، لم تلبث أن تطفو أخرى على السطح ومن العيار الثقيل ، يفجرها هذه المرة وزير الكهرباء رعد شلال ، الذي قام رئيس الوزراء نوري المالكي بالتوجيه لإقالته ، على خلفية التعاقد مع شركات وهمية.

ودفعت هذه القضية نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني الى إيقاف التعاقد مع شركتين ألمانية وكندية لبناء محطات كهرباء تعمل بالوقود الثقيل.

وهذه الاتهامات هي نفسها التي أطلقها عضو ائتلاف دولة القانون عدنان السراج ، الذي اتهم جهات سياسية نافذة لم يسمها بالقيام " بعمليات سمسرة لإشاعة الفساد في الحكومة " .

وقال " ان هذه الجهات السياسية هي التي تقوم بالدفاع عن المفسدين ، وكذلك عن الشركات الوهمية التي تتعامل معها هذه الجهات ، ومثال على ذلك ما حصل من صفقات وهمية قام بها وزير الكهرباء " .

فيما دافع عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي ، عن الإجراءات السابقة التي قام بها القضاء والحكومة ، بحق المتهمين بحالات فساد مثل وزيري التجارة السابقين عبد الفلاح السوداني وصفاء الدين الصافي.

وقال " إن السوداني تم تقديمه الى العدالة والمحاكم ، ولم يطله شيء لأنه غير متورط به، وقامت المحاكم بإدانة مدير إعلامه وأعضاء آخرين في وزارته ولكنها برأته شخصيا " .

وأضاف " أما بالنسبة للصافي فإن الاستهداف سياسي بامتياز ، وان جميع الأدلة تشير الى براءته وحدوث الأمر قبل استلامه الوزارة بالوكالة " على حد قوله.

وأشار الى " أن ائتلاف دولة القانون اتخذ قرارا سياسيا بمتابعة جميع ملفات الفساد ولاية كتلة ينتسب الوزير او المسؤول اليها ، ولن تكون هناك حصانة لأي شخص مسيء ، وهو عازم على عدم حماية أي مفسد ،أيا كان " .

بعض ما فعله الإرهاب

بانتظار العيد.. ثلاث قصص لأرامل لم يفقدن الأمل

طارق الجبوري

مع اقتراب أيام العيد تقف عشرات الأرامل من العراقيات أمام شبابيك المصارف لاستلام حصتهن من رواتب الرعاية الاجتماعية القليلة وهي لاتسمن ولا تغني من جوع .. او استلام الراتب التقاعدي لعزيز فقدنه جراء الأحداث الإرهابية ، إضافة الى ظلم المجتمع وتقاليده . وتشير الإحصاءات الرسمية الى أن عدد الأرامل والأيتام في العراق ناهز ثمانية ملايين وهو رقم كبير يمثل شريحة واسعة تحتاج الى مؤسسات ومنظمات فاعلة للتخفيف عن معاناتها ، حيث إن لكل واحدة منهن قصة . القصص كثيرة والفعل قليل وقد اخترنا ثلاث أرامل تتحدث كل واحدة عن قصة مملوءة بالآلام

.. فأم أيهم شابة لم تتجاوز العقد الثالث حرمت على نفسها الزواج للبقاء مع أطفالها الثلاثة الذين كانوا حصيلة زواجها من مصور في إحدى الفضائيات اغتالته يد الإرهاب أثناء الواجب مع الشهيدة أطوار بهجت عام ٢٠٠٦ تقول : تركني مع أولاد أكبرهم عمره ستة أعوام وبدون راتب تقاعدي ، حيث انه يعمل في فضائية مستقلة . وتضيف لم اذهب الى الرعاية الاجتماعية لان إجراءاتها معقدة جدا وطويلة وتحتاج كما يقولون إلى واسطة ، وفي سؤالنا عن كيفية تدبير أمور أطفالها قالت على مساعدة الفضائية ومعونة أهلي الأساسية حيث إنني أعيش معهم . أم أيهم تعتب على المؤسسات المعنية لعدم اهتمامها بشريحة الأرامل التي تضاعفت بفعل توسع عمليات الإرهاب .. وتقول بحسرة أي عيد يمكن ان نتحدث عنه ونحن بهذه الحالة . . لكننا لن نفقد الأمل بالله بعد ان نستنا الحكومة .

أما زهراء فقد تخرجت هذا العام من جامعة أهلية تحكي قصتها بألم وهي تكفكف دموعها قائلة : استشهد زوجي بعد شهرين من زواجي منه عندما وضع الإرهابيون في سيارته عبوة ذات تحكم من بعد ، وقد أغمي علي من هول الصدمة وعند الفحص الطبي أخبرتني الطبيبة إنني حامل بشهري الأول . وتضيف قررت ان أكمل دراستي الجامعية حيث كنت في السنة الأخيرة منها رغم صعوبة الظروف من حمل وعدة وغيرها ، وقد تخرجت والحمد لله . وحالياً ابحث عن عمل لكني وبصراحة لا أظن سأحصل عليه رغم ما يشار في الإعلانات عن الأفضلية في التعيين للأرملة وزوجة الشهيد . وتضيف المهم اني قدمت طلبين من خلال الانترنيت للوقف الشيعي والسني ، وبعد الولادة ،اذا ما سهل الله ، أقدم طلباً آخر للخارجية ولكن يقال أنها تحتاج " دفعة قوية " . وبشأن تدبر أمر معيشتها تقول استشهد زوجي في تشرين الثاني من العام الماضي وما زال والده يتابع أمر المعاملة والحقوق التقاعدية ، حيث لم تصل الى الآن الى دائرة التقاعد ،ولا ندري أين التأخير ، لذا فأعيش بفضل الله ومساعدة والدي ، رغم مسؤوليته عن عائلة كبيرة . تتمنى زهراء لو تبادر وزارة المرأة أو المنظمات الناشطة في مجال حقوق المرأة عن رسم خطة لمساعدة الأرامل معنوياً ومادياً .

لأم علي قصة أخرى تختلف بعض الشيء فهي أفنت زهرة عمرها في تربية أطفالها بعد زفاف زوجها الذي كان يعمل سائقاً في معمل تعليب النعمانية وقد ذاقت الأمرين في تحمل هذا العبء في ظروف صعبة لترى أولادها وبناتها يكبرون غير أن ابنها البكر علي استشهد على يد عناصر ميليشيا طائفية . وتقول وهي تبكي لم يهنأ بشبابه فقد كان مسجوناً في ابو غريب وخرج مع العفو وبعد ٢٠٠٣ تأملنا خيراً لكننا فجعنا باستشهاده . ام علي تعيش حالة صعبة في مكان يسمى بيتاً في مكان كان سابقاً مصنعاً للتصنيع العسكري . وتضيف لم احصل على راتب ولا تعويض وليس هنالك من يدافع عن حقوقنا .